نظرا لتوقع تصاعد مستويات الاسعار التي ستنجم عن التخفيض وسترتفع تكاليف الاستيراد الاسرائيلي من الخارج . كما ستنخفض القوة الشرائية لدخل الضفة الغربية بالليرات الاسرائيلية سواء من الانفاق الرسمي او من دخل العاملين العرب في اسرائيل ، وسينجم عنها انخفاض في الدخل الحقيقي .

آثار التخفيض على اقتصاديات قطاع غزة : ـ يتوقع أن يكون للتخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية آثار سلبية على اقتصاديات قطاع غزة المحتل ستتركز في الاعتبارات التالية : ـ

أ) ستنخفض القوة الشرائية لدخل العاملين العرب من القطاع في اسرائيل وذلك لدى انعكاسها على عمليات شراء المنتجات والخدمات الاسرائيلية التي سترتفع مستويات اسعارها ، او حتى لدى مبادلة هذه الدخول بمنتجات من القطاع الذي يعتمد اعتمادا شبه كلي في احتياجاته على الاستيراد من اسرائيل .

ب) يتوقع أن تزداد أعباء استيراد القطاع لبعض مستورداته من العالم عن طريق اسرائيل ، خاصة وأنه يتعامل رسميا بالليرة الاسرائيلية فقط التي انخفضت قيمتها .

ج) رغم توقع زيادة الدخل من صادرات الحمضيات ، الا ان مما يحد من آثارها عدم مرونة العرض من انتاج الحمضيات ، بالاضافة لاستئثار مجلس الحمضيات الاسرائيلي بعمليات التسويق الرئيسية وتحقيق الفائدة ، وبالتالي ستتركز آثار التخفيض في رفع تكاليف المعيشة ورفع مستويات الاسعار في قطاع غزة ، وذلك سينعكس بصورة مباشرة على المزيد من التخفيض في مستوى معيشة المواطنين في القطاع .

آثار تخفيض الليرة الاسرائيلية على العلاقات الاقتصادية للضفتين : ـ ستتركز آثار تخفيض الليرة الاسرائيلية في الاعتبارات التالية : ـ

أ) يتوقع أن تساهم عملية التخفيض في تحقيق المزيد من النمو في العلاقات التجارية للضفة الغربية مع اسرائيل على حساب علاقاتها مع الضفة الشرقية ، خاصة في ميدان استيراد بعض المنتجات الصناعية التي ستصبح شروط استيرادها من اسرائيل أسهل من استيرادها عن طريق الاردن ، وان كان ذلك سيتم على نطاق ضيق .

ب) يتوقع أن يصاحب عملية التخفيض زيادة اتجاه تجار الضفة الغربية لاستيراد بعض المنتجات الاجنبية عن طريق الاردن ، وليس عن طريق اسرائيل التي ساهمت نتيجة قرارها بالتخفيض في زيادة القيود على الواردات الاجنبية الى اسرائيل والمناطق العربية المحتلة .

ج) سينجم عن التخفيض ارتفاع في مستوى الاسعار العام في داخل اسرائيل نتيجة زيادة أعباء وتكاليف الاستيراد لاسرائيل (ترتفع نسبة الاستيراد في كافة قطاعات الاقتصاد) وضغوط نقابات العمال لرفع مستويات الاجور ، وبالتالي ستنعكس على مستويات الاسعار في الضفة الغربية ، نظرا لاستيراد بعض المنتجات الصناعية والاولية الاسرائيلية التي تدخل في الانتاج الزراعي والصناعي للضفة الغربية ، بالاضافة للاستيراد من العالم الخارجي عن طريق اسرائيل . ونتوقع تحقق هذه النتيجة رغم ما سيصيب الواردات من اسرائيل من انخفاض في أسعارها لدى تقويمها بالدينار الاردني ، في المدى القصير ، وسيتبع ذلك أن ينعكس ارتفاع مستوى الاسعار في الضفة الغربية على مستواه في الضفة الشرقية من خلال التجارة عبر الجسور المفتوحة .وعليه فاننا نتوقع أن يكون لتخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية آثار سلبية ـ بصورة عامة ـ على الاقتصاد الاردني في الضفتين .

آثار التخفيض على الاقتصاد الاسرائيلي : ـ

أ) يتوقع أن يصاحب التخفيض ارتفاع في قيمة صادراتها الى الاسواق العالمية مع المحافظة على مستوى صادراتها الى الولايات المتحدة في المدى القصير واستمرار تزايدها في المدى الطويل وذلك لان التخفيض تم بما نسبته ٢٠٪ بينما ارتفعت نسبة